متحدون ضد التعذيب

26 يونيو: يجب على الدول تعزيز التزامها بإنهاء التعذيب

26 يونيو2024: في اليوم العالمي لدعم ضحايا التعذيب يدعو كونسورتيوم المتحدون ضد التعذيب الدول إلى الدفاع عن التقدم المحرز خلال العقود الأخيرة من السنوات في دعم الكرامة الإنسانية بإظهار التزام أكبر بإنهاء التعذيب على نطاق العالم.

ومنذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب قبل 40 سنة تقريبا قدمت الاتفاقية مخططا أوليا للدول كي تجعل الحظر العالمي على التعذيب وغيره من ضرر وسوء معاملة حقيقيّة بإقامة مجموعة من التدابير المنصوص عليها في القانون والتي تهدف إلى منع هذه الممارسة البغيضة ومعاقبة مرتكبيها وتوفير العدل وجبر الضرر بما في ذلك إعادة التأهيل للضحايا.

ويتطلب القضاء على التعذيب جهدا جماعيا يشمل الناجين بعد التعذيب، ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم على مستوى العالم. كما يدعو أيضا إلى مزيد من التآزر بين المنظمات الدولية والآليات الإقليمية.المخاطر مرتفعة، وأولئك الذين يدافعون عن حقوق الإنسان يواجهون عقبات كبيرة بما في ذلك الانتهاكات نفسها.

يوجد اليوم إجماع قانوني واسع النطاق على الحظر المطلق للتعذيب وقد صارت أنظمة الحماية أكثر قوة لكن التعذيب لا يزال بعيدا عن القضاء عليه فهذه الممارسة اللاإنسانية سائدة على نطاق واسع من السياقات، بما في ذلك النزاعات المسلحة والسجون وأماكن الاحتجاز الأخرى مثل مراكز الشرطة والمستشفيات وأوضاع الرعاية الاجتماعية بالإضافة خلال الاحتجاجات. وهي تؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات الهامشية والأشخاص المهمشين.

إن انتشار الإفلات من العقاب وفشل الدولة في إنفاذ معايير القانون الدولي يظل عائقا أساسيا أمام إزالة هذه الممارسات. وهناك الآن صراعات مسلحة أكثر من أي وقت مضى منذ عام 1945 بما في ذلك التعذيب الجنسي . ومن الأمثلة الأخيرة المثيرة للقلق ما يتعلق باستخدام التعذيب بواسطة الدولة والكيانات خارج الدولة في النزاع الحالي الذي يجري في السودان، والأراضي الفلسطينية المحتلة|إسرائيل وأوكرانيا.

في السنوات الأخيرة شهدنا استخدام القوة المفرطة ضد المنشقين السياسيين الذين تظاهروا في الشوارع احتجاجا على قضايا تتراوح بين ارتفاع تكاليف المعيشة أو انتهاكات حقوق الإنسان أو تغيرالمناخ في عدد من البلدان التي صادقت على الاتفاقية بما في ذلك جورجيا وبيلاروسيا وبنغلاديش وميانمار وفرنسا والولايات المتحدة ومصر والسودان وكولومبيا وفنزويلا.

وعلى الرغم من هذه التحديات فقد شهدنا أيضا تطورات إيجابية، بما في ذلك تحقيق العدالة للناجين بعد التعذيب ومعاقبة مرتكبي التعذيب. ومن بينها القضية التي رفعتها امرأة من نساء مايا آتشي في غواتيمالا بسبب العنف الجنسي الذي تعرضت له خلال نزاع داخلي مما أدى إلى إدانة خمسة من مرتكبي هذه الانتهاكات؛ في قضية تاريخية تتعلق بهذا العنف الذي ترعاه الدولة في سوريا، تمت محاكمة وإدانة مسؤول سوري رفيع المستوى عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في ألمانيا بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية؛ أو القرار الأول من نوعه حول انتهاك على اساس نوع الجنس(الجندر) ضد مدافع عن حقوق الإنسان بواسطة هيئة نسوية تابعة للأمم المتحدة بشأن ضحية تعذيب في ليبيا.

وتشمل الاتجاهات الإيجابية أيضا مصادقة عدد كبير من الدول على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة للتعذيب مما يتيح المراقبة المستقلة للأماكن التي يتواجد فيها أشخاص محرومون من الحرية؛ واتخاذ الخطوات الهامة لتنفيذ مبادئ منديز بشأن المقابلات الفعالة والتي تقدم إرشادات حول الحصول على معلومات يمكن الوثوق بها بينما تتم حماية حقوق الإنسان خلال تحقيق جنائي وغيرها من عمليات جمع المعلومات، إن نموذج حماية الموظغين المكلفين بإنفاذ القانون لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات السلمية وبروتوكول اسطنبول المحدّث الذي يقرر إنفاذ المعايير الدولية والأدوات الوقائية لمساعدة الناجين على مستوى العالم. باعتبارنا أعضاء في شبكة التجارة الخالية من التعذيب، يشجعنا مستوى الدعم المقدم لمعاهدة التجارة الخالية من التعذيب من جانب منظمات المجتمع المدني وغيرها، بما في ذلك المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب وندعو الدول المشاركة في عملية الأمم المتحدة لوضع ملزمة للتصدي لتجارة التعذيب.
وبينما نحتفل بالذكرى الأربعين لاتفاقية الأمم المتحدة لوضع معاهدة لمناهضة التعذيب فإننا نشيد بجميع الضحايا والناجين، فقد كان لقوتهم وشجاعتهم دور فعال في تعضيد الأتفاقية وفي السماح للعدالة وجبر الضرر وإجراءات منع تكرار وقوع التعذيب.

وتود منظمتنا أيضا أن تعترف وتثني على جميع الأفراد ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الحركات القاعدية والمدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع، الذين وقفوا بشجاعة ضد التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة على مدى العقود الأربعة الماضية. ووسط تهديدات وعمليات التخويف ظلت حركة مقاومة التعذيب تمثل قوة ثابتة لدعم الروح والمبادئ والالتزامات المكرسة في الاتفاقية. وينبغي للدول اظهار عدم التسامح مطلقا مع التعذيب من خلال تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب. ويتطلب تحقيق ذلك اتباع نهج شامل بدءً من الوقاية وحتى الملاحقة القضائية وجبر الضررواعادة التاهيل والمشاركة النشطة من الناجين والمجتمع المدني.

من اجل الحصول على المزيد من المعلومات يرجى الاتصال ب فرانشيسكا بيزولا مديرة الاتصالات على fpe@omct.org

ان اي انحراف عن الحظر المطلق للتعذيب يقوّض القيم الاساسية للعدالة والكرالمة الانسانية مما يلحق الضرر بنسيج المجتمع ذاته ويؤدي الى تاكل الثقة في المؤسسات وروح القانون. دعونا نقف جميعا مع الناجينونعمل ضد هذه الممارسة
كونسورتيوم متحدون ضد التعذيب (UATC) الذي يموله الاتحاد الأوروبي والأعضاء الآخرين في العالم يضم المنظمة الدولية ضد التعذيب (OMCT) والمجلس الأعلى لإعادة تأهيل الضحايا (IRCT) والاتحاد الدولي للعمل المسيحي من أجل إلغاء التعذيب (FIACAT) ومنظمة مناهضة التعذيب (APT) ومنظمة أوميقا للأبحاث ومنظمة ريدريس. ونعمل معا على تنفيذ برنامج جماعي لتعزيز وتوسيع نطاق مناهضة التعذيب عالميا من خلال إشراك الناجين وتعبئة منظمات المجتمع المدني المحلية وتطوير المعايير والسعي لتحقيق العدالة وبناء الوعي والسردية، وأزمة التدخل، وتناول الشرطة في سياق المعارضة.

يظل كونسورتيوم متحدون ضد التعذيب ملتزما بالعمل في شراكة مع الناجين ومنظمات المجتمع المدني والدول والمجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي وغيرهم من أصحاب المصلحة لبناء عالم لا مكان فيه للتعذيب. وكجزء من هذا العمل نحتفل بالذكرى الأربعين لاتفاقية مناهضة التعذيب بحملة أصوات من أجل كرامة الإنسان الذي يسلط الضوء على قصص ووجهات نظر خبراء التعذيب والناجين والمدافعين عن حقوق الإنسان وعرض التقدم المحدث والتحديات التي لا تزال قائمة. تابع هذه الحملة باستخدام هاشتاغ #متحدون ضد التعذيب